الحرب الأهلية اليمنية 1994

م.م وداد سالم محمد
جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ

مدخل

أعلن عن قيام الوحدة اليمنية في 22من أيار 1990 في عدن بين الجنوب والشمال[1]. وأعلن رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح[2]، رئيساً لدولة الوحدة فيما أصبح رئيس اليمن الجنوبي علي سالم البيض[3] نائباً له[4].

وكانت هذه الوحدة مطلباً قديماً لكلا الشعبين في جنوب اليمن وشماله[5]. وبعد محادثات عديدة بين الطرفين،قامت الوحدة الاندماجية[6]. ولم تكن فيدرالية بل وحدة اندماجية [7]. برغم الاختلافات بين النظامين المكونين لدولة واحدة،وللمرة الأولى تم توحيد اغلب الأراضي اليمنية سياسيا على الأقل.[8].

تم تكليف حيدر أبو بكر العطاس من مجلس الرئاسة بمهام تشكيل الحكومة اليمنية التي ستتولى تنفيذ بنود عملية الاندماج الوحدوي خلال الفترة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها لمدة عامين ونصف ،وفي الرابع والعشرين من أيار1990 تم تشكيل المجلس الاستشاري من 45 عضوا منهم 25 من الشطر الشمالي و20 من الشطر الجنوبي،ومن بينهم أعضاء مجلس الرئاسة وعدد من الشخصيات الذين يمثلون الاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية والقبلية،بالإضافة إلى القوى الحزبية التي كانت معارضة للنظامين من كلا الشطرين ،وحددت مهام المجلس بتقديم أفكار حول سياسات وقضايا يعالجها مجلس الرئاسة وهي أفكار استشارية غير ملزمة ، والمجلس يشكل جزءا من السلطة التنفيذية ،كما تم توحيد مجلسي الشعب والشورى في الشطرين بالسلطة التشريعية الجديدة (مجلس النواب)الذي يضم جميع أعضاء المجلسين السابقين فضلا عن 31 عضوا صدر بهم قرار من مجلس الرئاسة رقم (4)لسنة 1990،وبذلك أصبح عدد أعضاء مجلس النواب الجديد (301)عضوا ،159عضوا من الشطر الشمالي و111عضوا من الشطر الجنوبي ،كما أعلنت صنعاء عاصمة لدولة الوحدة وعدن عاصمة اقتصادية وتجارية[9].ومن ثم فقد تم وضع دستور للبلاد اتفق عليه في أيار عام 1991 م[10].

بوادر الخلاف

بدأ الخلاف يظهر بين الشطرين حول بعض القضايا السياسية والمسائل التنظيمية فضلاً عن الو لاءات الإقليمية ،حيث مرت العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني بمراحل مختلفة بدأت بحالة من التوافق بينهما كشريكين في حكم دولة الوحدة واتفقت رؤيتهما حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية أهمها الموقف من أزمة الخليج وعملية الاستفتاء على الدستور إلا أن الحال لم يستمر على هذا الشكل ،إذ بدأت تظهر بين الحين والأخر حالة من التباين والاختلافات التي تعددت مظاهرها وتراوحت بين قضايا شكلية وقضايا موضوعية وبين تحقيق مصالح حزبية ضيقة ومصالح وطنية عليا[11].فقد ظهر خلاف حول دمج القوات المسلحة إذ وضع الحزب الاشتراكي شروطاً لعملية الدمج منها تقليص حجم الحرس الجمهوري وإخراج القوات الموجودة منه داخل العاصمة وهو مارفضه علي عبد الله صالح[12].

وفي أطار سعي الحزبين الحاكمين إلى احتواء الخلاف بينهما توصلا في آذار عام 1992 م إلى ميثاق عمل ينص على ضرورة الالتزام بالدستور وقواعده والامتناع عن إنشاء تشكيلات عسكرية أو فرق إرهابية أو حمل السلاح أو التحريض على استخدامه وإتباع النهج الشورى الديمقراطي ألتعددي[13].

ولكن نتيجة لاستمرار عمليات العنف والاغتيال في اليمن ضد قيادات الحزب الاشتراكي التي راح ضحيتها حوالي 155 شخصاً ،الأمر الذي دفع بالأمين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض بالاعتكاف في عدن[14]. تعبيرا عن اعتراضه على تأجيل الانتخابات البرلمانية مرتين متتاليتين[15].

ونتيجة لهذه الأوضاع طرحت فكرة عقد مؤتمر وطني كوسيلة لحل الخلافات بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ،وكان الهدف الأساس من عقد مثل هذا المؤتمر بلورة وثيقة سياسية تلتزم بها الأحزاب جميعا . لكن بعض الإحداث قد وقعت وظهرت عوامل أخرى تمثلت بوساطات بين الطرفين أنهت الأزمة ولم ينعقد المؤتمر الوطني ،ثم مالبثت إن عادت فكرت المؤتمر إلى الظهور بطرح أفكار بديلة مثل عقد مائدة مستديرة مع استبعاد بعض الإطراف أو عقد مؤتمر جماهيري ،وهي اقتراحات استهدفت المحافظة على الوضع بين الحزبين وتجنب تأثير الأحزاب الأخرى على توازن السلطة بينهما. ومع قرب نهاية المرحلة الانتقالية والاستعداد لأجراء انتخابات زاد الإلحاح من الأحزاب الأخرى ماعدا الحزبين الحاكمين من اجل عقد مؤتمر وطني وبالفعل تم تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر برئاسة عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن ،وقد روعي في تشكيل اللجنة أن تضم مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية الكبيرة لغرض تامين أسهامها جميعا في أعمال المؤتمر ،واستطاعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التغلب على مشاكل كثيرة كانت تعترض انعقاد المؤتمر ،لكن الحزبين عادا يثيران مشكلات كثيرة حول تسمية المؤتمر هل يسمى (مؤتمر وطني) أم(مؤتمر الأحزاب والمنظمات الاجتماعية) أم(اللقاء الوطني) ودل ذلك على استمرار فتور الحزبين لعقد المؤتمر،بل أنهما دعما فكرة عقد مؤتمر مواز له تقرر عقده في منتصف تموز 1992 وقد أجلته الخلافات إلى منتصف أيلول[16].

انعقد أخيراً المؤتمر الوطني وبدا أعماله في 12 أيلول 1992 في المركز الثقافي في صنعاء بحضور28حزباً ومنظمة ،وعدد من علماء الإسلام وأعضاء من مجلس النواب،في حين تغيب الحزب الاشتراكي عنه،على الرغم من اشتراكه في أعمال اللجنة لمدة 3 أشهر معلنا بذلك تضامنه مع شريكه في الحكم حزب المؤتمر الشعبي الذي لم يشارك في التحضير للمؤتمر الوطني واثر المشاركة في التحضير(لمؤتمر الأحزاب والتنظيمات الجماهيرية) ،الذي كان من المفترض عقده في الوقت الذي ينعقد فيه المؤتمر الوطني،وقد شارك في هذا المؤتمر 71 حزبا ومنظمة جماهيرية [17].

ولم يشارك التجمع اليمني للإصلاح[18] في هذين المؤتمرين وإنما قام بتنظيم مؤتمر ثالث بالتعاون مع جماعة من القيادات الدينية ودعم الحزب الذي كان يمثل تحالف الشريحة القبلية والقيادات الدينية الأصولية التي ينتمي بعضها إلى الفكر الاخواني والبعض الأخر إلى فكر وهابي وعقد هذا المؤتمر تحت اسم مؤتمر الوحدة والسلام ،(وكان شعاره القران والسنة فوق الدستور والقانون) نهاية عام 1992 ،وكان هدف المؤتمر العمل على توحيد الكلمة وإبعاد خطر الاقتتال الأهلي في اليمن والسيطرة على احتمالات تدهور الأوضاع،وقد عكس شعار

المؤتمر مدى رغبة بعض القيادات الدينية تعظيم دورهم السياسي تحت مبررات دينية ،ويعد المؤتمر والدعوة إليه جزءا من الاستعدادات العامة التي قام بها التجمع اليمني للإصلاح للدخول في الانتخابات العامة[19] .

وقد اقترنت الأزمة السياسية بانتشار إعمال العنف بصورة اغتيالات وحوادث تفجيرات متعددة وبرزت خطورة هذا العنف لغموض دوافعه وعدم وجود تفسير واضح له ،فهناك تفسيران متنازعان احدهما يقدمه الحزب الاشتراكي الذي تعرضت بعض عناصره القيادية للاغتيال ومعنى هذا التفسير اتهام قوى قبلية ومحافظة بممارسة العنف ضد هذا الحزب،إما التفسير الآخر فتقدمه الجهات الموجه إليها الاتهام والتي ترى إن هذا العنف نتاج تصفيات داخلية في الحزب تمثل امتدادا لصراعات ترجع إلى ماقبل الوحدة والتي كانت إحداث يناير 1986 الدموية مثالا لها[20] .

من جهة أخرى فقد استمر الحزب الاشتراكي بشن هجوم سياسي واسع للضغط على شريكه في الحكم ،لتعديل شروط اشتراك الحزب في الحكم والتعويض عن الضعف الذي طرأ عليه بعد ظهور ،التجمع اليمني للإصلاح، وبالتالي التمهيد لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في 27 نيسان 1993 [21] .

اتخذ هذا الهجوم شكل تحرك سياسي قام به الحزب الاشتراكي في مدينة تعز عاصمة المناطق الوسطى ذات الأغلبية الطائفية الشافعية فاشرف على تنظيم وعقد مؤتمر شعبي كبير دعا ممثلين عن بعض الهيئات الدبلوماسية الأجنبية لحضوره،ورفع المؤتمر المذكور مطالبه وتضمنت انتقادات للحكم الذي اختصر بالمؤتمر الشعبي وحده،وانعقدت مؤتمرات أخرى في مدن يسيطر الاشتراكيون عليها ،كما انعقدت مؤتمرات قبلية أبرزها مؤتمر سبا في كانون الأول 1992 ،وكان ذلك يتعارض مع خطاب الحزب الذي كان ضد القبلية وكان ملفتا إن التحرك باتجاه القبائل تركز على فئات معروفة بتضررها من حكم صنعاء ولهذا اتهمت صحافة المؤتمر الحزب الاشتراكي بإثارة النزعة القبلية،وكان هذا التحرك باتجاه المناطق الوسطى وبعض القبائل الشمالية ،يمس أسس تركيب الحكم ،إذ أنها طالبت بإصلاحات تتعلق بتغيير الدولة ووسائل عملها ،وبالتالي دخول الإصلاح في صلب اللعبة السياسية مما أدى إلى تحرك قبلي مضاد حيث جابت القبائل المسلحة المؤيدة لتجمع الإصلاح شوارع صنعاء في تظاهرة حاشدة ،نتج عنها ظهور مخاطر جديدة عبر استعراضات القوة المرفقة بحملات صحفية وتحريضية، أدت حصيلة هذه الاستعراضات إلى بروز الأزمة الأولى في علاقات الطرفين الأمر الذي استدعى تدخل الرئيس ونائبه لتهدئة الأمور ،والرد على الأزمة عبر مشروع ينهي الثنائية في السلطة ويضع حدا في المستقبل لكل الخلافات الناتجة عن استقلال الحزبين الحاكمين وممارستهما سيادة منفصلة ،فقد اتفق الرئيس ونائبه على توحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام ،أثار مشروع التوحيد اعتراضا ملفتا من الإصلاح من جهة والتيار الشمالي من الحزب الاشتراكي وبعض الرموز الجنوبية في المكتب السياسي الاشتراكي من جهة أخرى ،أدت معارضة الجناح الشمالي في الحزب الاشتراكي لهذا المشروع إلى إخفاق المشروع.واستدعى هذا الإخفاق طي المشروع وعودة الأمور إلى نصابها داخل الحزب الذي توقف بدوره ،ولاسيما الشماليين، فيه، عن إثارة المناطق الوسطى وبعض القبائل ،وتم الاتفاق على انجاز الاستحقاق الانتخابي البرلماني في 27 نيسان 1993 والتوافق على سير العمليات الانتخابية ،وتقسيم الدوائر للنظر بعد الانتخابات في المسائل المترتبة عليها[22] .

بعد إنهاء اللجنة العليا للانتخابات ولجانها الفرعية الخطوات الإجرائية والتنظيمية والإشرافية اللازمة لتنفيذ العملية الانتخابية ،بدأت من28 آذار 1993 بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب لمدة عشرة أيام ومن ذلك التاريخ بدأ العد التنازلي للانتخابات النيابية الأولى في الدولة اليمنية الموحدة وكانت اللجنة قد حددت سكان الجمهورية اليمنية بـ 14,256,723 نسمة ،وفقا للتعداد السكاني لعامي 1986 و1988،مضافا إليه نسبة النمو السنوية للسكان حتى العام 1993 .وقسمت الدوائر الانتخابية إلى ثلاثة معايير الأول هو المعيار السكاني ،الناتج من قسمة عدد السكان على الدوائر البالغ عددها 301 ،أي في حدود 47 إلف نسمة تقريبا لكل دائرة ،والثاني هو المعيار الجغرافي وهو ان تكون مناطق الدائرة الانتخابية متقاربة ومتجاورة، والمعيار الثالث هو المعيار الاجتماعي وهو مراعاة التركيبة الاجتماعية لكل دائرة ،وتم تسجيل وقيد –خلال مدة التسجيل التي استمرت شهرا كاملا –حوالي مليونين وستمائة إلف ناخب وناخبة حيث سجل من الرجال حوالي مليونين أي مانسبته 80%من إجمالي الرجال الذين لهم حق الانتخاب ،في حين سجل من النساء حوالي ربع مليون أي مانسبته 10 –12 بالمئة ،وهو مايعود إلى تحفظ بعض المناطق على استقبال اللجان النسائية ،وتعرض بعض لجان نسائية أخرى للطرد بعد وصولها إلى مقر عملها ،فضلاً عن لجان أخرى ذهبت إلى مقر عملها وظلت طيلة المدة من دون إن تتقدم إليها ناخبات لتسجيل أسمائهن [23].

وقد بلغ عدد المرشحين 4781 مرشحا ،بينهم 3429 مرشحا مستقلا ،و1352 مرشحا حزبيا .إي إن المرشحين المستقلين قد مثلوا مانسبته 72 بالمئة من جملة المرشحين ومثلوا مرتين ونصف المرة عدد المرشحين الحزبيين .إلا إن الغالبية العظمى منهم لم تكن تعبر عن ظاهرة المستقلين بحق ،حيث رشح الكثيرون أنفسهم تحت هذا البند ،في حين أنهم كانوا أعضاء بارزين في أحزابهم ،وقد توزع المرشحون الحزبيون على 19 حزبا وتنظيما بينهم حزب المؤتمر الشعبي العام 290 مرشحا،والحزب الاشتراكي 288 مرشحا ،والتجمع اليمني للإصلاح 246 مرشحا ،وحزب البعث العربي الاشتراكي 160 مرشحا ،والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري 96 مرشحا ،وحزب رابطة أبناء اليمن 90 مرشحا ،وحزب الحق 62 مرشحا ،واتحاد القوى الشعبية 24 مرشحا ،والتجمع الوحدوي اليمني 13 مرشحا [24].

وفي صباح يوم27 نيسان 1993 أجريت انتخابات برلمانية في أجواء يسودها التوتر وتبادل الاتهامات بين الأحزاب المتنافسة بالتزوير والتلاعب والتباطؤ المتعمد في فرز الأصوات ،وقد وقعت صدامات مسلحة تزامنت مع فرز نتائج الانتخابات راح ضحيتها أربعة أشخاص وجرح خمسة آخرون ،كما تعرض موكب الشيخ محمد ناجي الشريف ، نجل قبائل بكيل، الذي فاز في الانتخابات ،لكمين إثناء توجهه إلى صنعاء ،كان من نتائجه مقتل أربعة وجرح أربعة آخرين[25].

أدلى (2.271.185)مواطنا بأصواتهم من مجموع (2.688.222)مواطنا ذكورا وإناثا سجلوا أنفسهم كناخبين لما يقارب 84%من نسبة الإقبال وبلغ عدد المرشحين لشغل مقاعد البرلمان البالغة (301)مقعدا (3181)مرشحا ومرشحة بينهم (1213)مرشحا ومرشحة عن 22 حزبا و(1968)من المستقلين[26].

وقد أسفرت نتائج الانتخابات على اكتساح حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي عبد الله صالح الساحة فقد فاز بـ 121 مقعداً، يليه التجمع اليمني للإصلاح الذي حصل على 62 مقعدا،ثم الحزب الاشتراكي

الذي حصل على 56 مقعدا ،وهو ما يعني ان هذه الأحزاب الثلاثة قد حصلت معا على 239 مقعدا ،أي مانسبته 80 بالمئة من جملة مقاعد مجلس النواب اليمني في حين حصل المستقلون –أو بالأحرى الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين –على 49 مقعدا أي مانسبته 16 بالمئة إما الأحزاب الخمسة الباقية الفائزة فقد حصلت على 12 مقعدا بنسبة 4بالمئة ،ووفقا لمصادر الحزب الاشتراكي اليمني فان عدد المرشحين والفائزين بصفتهم الحزبية هم 60 نائبا وليس 56 نائبا ،ويعود هذا إلى إن هناك أربعة من النواب الفائزين قد احتسبوا رسميا على أنهم مستقلين وليسوا تابعين للحزب ،ومع ذلك فان الحزب يظل في الترتيب الثالث ،ولكن الفارق بينه وبين التجمع اليمني للإصلاح يضيق إلى عضوين فقط ،إما على صعيد عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب ،فقد شارك في الانتخابات مليونان و273,815 مواطنا يمنيا ،صوت منهم مليون و617،677 لصالح مرشحي الأحزاب ،أي مانسبته 71 بالمئة .في حين صوت 656،133 لصالح المرشحين المستقلين بنسبة 29 بالمئة،وقد حصل المؤتمر الشعبي العام على عدد أصوات إجمالي وقدره 640,237صوتا من جملة الأصوات التي أعطيت إلى مرشحي الأحزاب ،هو مانسبته 40بالمئة ،ويليه الحزب الاشتراكي اليمني بعدد أصوات 414،045 صوتا بنسبة 26,5بالمئة يليه التجمع اليمني للإصلاح بعدد أصوات 380،625صوتا ونسبة 24 بالمئة .وتشاركت الأحزاب الفائزة الأخرى في نسبة إلـ 9بالمئة الباقية، إلا إن هذه الأرقام والنسب على صعيدي عدد الأصوات أو عدد الأعضاء المنتمين لم تعكس حقيقة الكتل النيابية لكل حزب ،ذلك إن عددا كبيرا من الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين ،كانوا في واقع الأمر منتمين حزبيا،وبصفة مخصوصة للحزب الاشتراكي اليمني[27].

والسبب في ذلك يعود إلى إن الكثير من هؤلاء يعملون في القوات المسلحة أو الأمن أو وزارة الخارجية ،وهي وزارات رسمية ،حظر القانون على العاملين فيها ترشيح أنفسهم بصفتهم الحزبية ،ولكنه أعطاهم الحق في ترشيح أنفسهم كمستقلين،ومن هنا وفي إطار رغبة الحزب لترشيح اكبر عدد ممكن من أعضائه المباشرين أو المتعاطفين معه، وفي الوقت نفسه عدم خرق القانون ،فقد دفع بعدد من أعضائه للترشيح بصفة مستقلين،وقام بدعمهم ومساندتهم في حملته الانتخابية ،إلى جانب دعم عدد أخر من المرشحين كمستقلين غير الأعضاء في الحزب. وكان من نتيجة ذلك إن أعلن هؤلاء – فور إعلان فوزهم – انضمامهم إلى الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي ،وبالتالي فان الكتلة البرلمانية للحزب تتكون من 81 نائبا ،بيانها كالتالي 60 نائبا فازوا بصفتهم الحزبية المباشرة ، و9 أعضاء حزبيين ترشحوا بصفة مستقلين،و 12 عضوا مستقلا دعمهم الحزب في دوائرهم،إما كتلة المؤتمر الشعبي العام البرلمانية فقد زادت عضوا واحدا فقط بعد إعلان احد المستقلين عن انضمامه إليها ،في حين ظلت كتلة التجمع اليمني للإصلاح عند حدود أعضائها الـ62 فقط ،وبذلك لم يتبق من الأعضاء المستقلين سوى 23 نائبا مستقلا بالفعل ،ووفقا لهذه التعديلات في المواقف انتقل الحزب الاشتراكي – من خلال عدد أعضاء كتلته البرلمانية –من الترتيب الثالث إلى الترتيب الثاني متفوقا بذلك على التجمع اليمني للإصلاح بـ 19 عضوا،وفي الوقت نفسه ضاق الفارق بين كتلة الحزب الاشتراكي البرلمانية وكتلة المؤتمر الشعبي البرلمانية من 65 إلى 42 فقط[28].

أفرزت نتائج الانتخابات الأولى في ظل الوحدة اليمنية نوعا من التوازن السياسي بين القوى الثلاث الكبرى الفائزة ،التي استحوذت على النسبة الأكبر من الأصوات وعدد النواب المنتخبين ،وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح ، الأمر الذي قاد عمليا إلى تشكيل الائتلاف الثلاثي الحاكم [29].

وقد أكد حزب المؤتمر التزامه بالاستمرار في ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول السلمي للسلطة والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوسيع نطاق الاستثمار وتعزيز الأمن والتعددية السياسية ،إما في السياسة الخارجية فقد أكد على إتباع سياسة خارجية واضحة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والمعاملة بالمثل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ،كما أكد الحزب الاشتراكي في برنامجه استناده إلى العقيدة الإسلامية وقيمها الداعية إلى الحرية والمساواة وبرنامج البناء الوطني والإصلاح الشامل وتعهد بتطبيق نظام الحكم المحلي وتوسيع المشاركة الديمقراطية وتطبيق القانون وتحقيق التوحد الكامل وحماية الوحدة والدستور وعلى المستوى الإقليمي أكد الحزب التزامه بتعزيز العلاقات مع دول الجوار وحل المشاكل الحدودية سلميا بما يحفظ الحقوق المشروعة للجميع وتوسيع مجالات التعاون المشترك،إما التجمع اليمني للإصلاح فقد رفع شعار(أوضاع نصلحها وشريعة نحكمها وعلمانية نرفضها)أكد ضرورة الحرص على الانتماء الإسلامي للأمة العربية والإسلامية ،وأشار البرنامج إلى إن الحرية مبدأ إسلامي وتشكل ضمانة من أهم ضمانات الإصلاح ،مؤكدا على أهمية الوحدة الوطنية بوصفها شرطا أساسيا لتجاوز كل السلبيات ،والاقتناع الكامل بمبدأ التداول السلمي للسلطة ،إما على الصعيد الخارجي فقد أكد توثيق العلاقات مع سائر الدول العربية والإسلامية ،والعمل على تنقية الأجواء بين الأشقاء ومن الملاحظات البارزة في هذه البرامج أنها عكست توافقا شبه كامل في مضامينها ،بغض النظر عن الصياغات والمصادر التي بدت مختلفة إلى حد ما، وظهر هذا التوافق في ثلاثة جوانب رئيسة هي الالتزام بالعقيدة الإسلامية والتقيد بالدستور والنظم والقوانين ،التركيز على إصلاح الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإدارية وتحسين مستوى الخدمات بالدولة،وممارسة سياسة خارجية تقوم على حسن الجوار وتأكيد الانتماء اليمني إلى العالمين العربي والإسلامي ،والعمل على حل المشكلات الحدودية على أساس المصالح المشتركة والطرق السلمية[30].

بدأت الصراعات في ضمن الائتلاف الحاكم بعد توقيع الوثيقة الثلاثية في 24 مايو 1993 (وثيقة التحالف الثلاثي)[31] التي وقعها الأحزاب الثلاثة (المؤتمر،والاشتراكي،والإصلاح) ،حيث طالب الحزب الاشتراكي بقيام مجلس شورى (شيوخ)مواز ومكمل للمجلس النيابي وهو ماأقرته الوثيقة الثنائية[32] وتجاوزته الثلاثية ،ويرى أوساط الحزب الاشتراكي إن هذا المطلب مفاده إن وجود المجلس من شانه خلق توازن من نوع ما مع مجلس النواب الحالي فبموجب الدستور المطبق تم انتخاب أعضاء مجلس النواب على أساس تقسيم البلاد دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني ،وقد سبب تفاوت الكثافة السكانية بين ماكان يعرف بالشطرين الشمالي والجنوبي إن النسبة بينهما كانت خمسة إلى واحد لمصلحة الشمال ولهذا فان إقامة مجلس شورى من شانه إن يصحح عدم التوازن بمساواة الشطرين في التمثيل داخل المجلس وهذا السبب كان نفسه في مطالبة الحزب الاشتراكي في وجود نائب رئيس (وهو ماأقرته الوثيقة الثنائية)إضافة إلى إن هذا المنصب يعود بجذوره

القانونية إلى اتفاق الوحدة بين الشطرين ،وبذلك أعادت هذه الأزمة السياسية أجواء الانقسام إلى أذهان اليمنيين[33].

بيوم 20 أيار 1993 قدم رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس استقالته إلى مجلس الرئاسة اليمني وقرر مجلس النواب تكليف مجلس الرئاسة ممارسة صلاحياته كاملة حتى يبت في المطالب المتعلقة بتعديل الدستور وفي 23 أيار كلف صالح حيدر العطاس رئيس الحكومة المستقيل بتأليف الحكومة الجديدة بعد مشاورات مع الأحزاب إلا إن خطوات تشكيل الحكومة الجديدة تعثرت نتيجة للخلافات المستحكمة بين الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح على تولي المناصب الوزارية وحمل علي عبد الله صالح نائبه علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي مسؤولية تأخر تشكيل الحكومة الجديدة[34].

في 29 ايار اتفق على تشكيل الحكومة والتي اعلن عنها في 30 ايار 1993 ،تعثرت الحوارات بين الاحزاب اليمنية الثلاثة لادخال التعديلات الدستورية امام ثلاث قضايا رئيسية هي الالية التي سيتم بها تغيير شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة الى رئيس الجمهورية وما يرتبط بها من امور ،واسلوب تحقيق نظام الحكم المحلي ،وقد وصلت المناقشات الى طريق مسدود حول مشروع التعديلات الدستورية الامر الذي دفع مجلس النواب الى فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة الجديد للجمهورية اليمنية على ان تاخذ مسالة تعديل الدستور الوقت الكافي لمناقشتها[35].

وقد تحدد موعد اقرار التعديلات قبل يوم 4 اكتوبر 1993 وهو الموعد النهائي لانتخاب اعضاء مجلس الرئاسة وشددت التعديلات على انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب وان تكون المنافسة بين شخصين على الاقل ،لكن عادت الخلافات مرة اخرى بشان التعديلات الدستورية في الاجتماع المشترك في 11اغسطس 1993 بسبب رفض الحزب الاشتراكي التوقيع على وثيقة مشروع التعديلات المقدمة الى مجلس النواب[36].

واثناء ذلك قام نائب الرئيس علي سالم البيض بالاعتكاف في عدن في 19اب1993 بعد عودته من امريكا في رحلة علاج [37]،وكان الاعتكاف هذه المرة تعبيرا عن الشعور بالغبن حيث لم يحصل الشطر الجنوبي مايوازي اسهامه في الوحدة وكذلك كرد فعل لما اعتبره تهميش لدوره كشريك رئيسي في صنع الوحدة وتقليصا لصلاحياته[38].

وقد ادلى علي سالم البيض بحديث الى اذاعة الشرق في باريس،قال فيه((ان الوحدة كانت حدثا تاريخيا في نضال الشعب اليمني،وشعبنا يتفاعل مع هذا الحدث ويتمسك بهذه الوحدة ،ولاشك ان هناك مشاكل كبيرة تعترضها،ولكن علينا ان نبني المؤسسات الديمقراطية لحمايتها ،وهناك الان استعدادات للانتخابات المحلية كخطوة جديدة على طريق الديمقراطية الطويل)) ،واكد((ان التعديلات التي نطالب بها الحزب الاشتراكي ،لاتعنينا وانما تعني الشعب ،وكل الاحزاب،وبالتالي فهي مطروحة للهيئات،فاذا كانت هذه التعديلات ستاتي بالاصلاح الديمقراطي فاهلا وسهلا،اما اذا كانت كل شيء اني وعابر فنحن لانقبل بها ،والحزب الاشتراكي لايهمه شكل الرئاسة ولا الرئاسة ،ويهمه فقط الاصلاحات الديمقراطية،)). وتلا ذلك انسحاب تدريجي لمعظم كوادر الحزب الى عدن وحدوث شلل كبيرفي البلاد وتراشق الطرفين بعرائض ومطالب علنية[39].

من جانب اخر وتنفيذاً لاتفاق الائتلاف الثلاثي ،عقدت اجتماعات عدة للقيادات العليا للاحزاب المؤتلفة لمناقشة قضايا الاختلاف في التعديل الدستوري وتوصلت الى[40] :-

1-الاتفاق على الصيغة الدستورية لمشروع التعديلات التي تعكس الاهداف والمبادىء والاعتبارات التي من خلالها اقر مجلس النواب مبدا التعديل في ضوئها.

2- التزاما بالشرعية الدستورية وترسيخا للممارسة الديمقراطية حيث ان الاقرار النهائي للتعديلات الدستورية،امريخص مجلس النواب وفقا للدستور تم الاتفاق بين الاطراف المؤتلفة على التنسيق البرلماني،بما يكفل نجاح الاصلاحات الدستورية الذي يعتبر ضرورة وطنية تقتضيها المصلحة الوطنية العليا،وفي ضوء ذلك تلتزم قيادة كل طرف بتبني مشروع الاصلاحات الدستورية كل مع كتلته البرلمانية وعقد اجتماع معها لشرحها وتكوين القناعة بها ،الى جانب التنسيق بين الكتل البرلمانية الثلاث ،وبقية اعضاء مجلس النواب،وتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة التعديلات وتوضيحها،واجراء الحوار حولها مع الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى ،والمنظمات الجماهيرية والشخصيات المستقلة.

3-الاتفاق على تشكيل لجنة لرعاية الائتلاف من قيادات الاحزاب المؤتلفة وتتكون من روؤساء الاحزاب الثلاثة واربعة اعضاء قياديين عن كل حزب .

وقد اجتمعت اللجنة في 15 ايلول 1993 تمثل الاحزاب المؤتلفة في الحكم للتشاور في التعديلات الدستورية .من جانب اخر فقد استمر الخلاف بين علي عبدالله صالح وسالم البيض حول التعديلات الدستورية،وتقاسم السلطة بين الحزبين الممثلين للشمال والجنوب ،مع هذا فقد انتخب مجلس النواب اليمني في 11 تشرين الاول 1993 مجلس رئاسة جديد في البلاد مؤلف من خمسة اعضاء بينهم علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض وعضو حزب الاصلاح الشيخ عبدالمجيد الزنداني الامين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي عبد العزيز عبد الغني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد' وقد اجل مجلس النواب اليمني جلسة اداء اعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية بسبب استمرار الازمة السياسية القائمة بين الحزبين الرئيسيين المؤتمر الشعبي برئاسة صالح والاشتراكي برئاسة البيض ومواصلة الاخير اعتكافه بعدن[41].

لكن بعد ذلك وبنفس الشهر ادى اربعة من اعضاء مجلس الرئاسة اليمني الخمسة اليمين الدستورية امام مجلس النواب في غياب النائب السابق لرئيس الجمهورية علي سالم البيض الذي قاطع الجلسة احتجاجا وجدد اعضاء مجلس الرئاسة الحاضرون انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيسا لمجلس الرئاسة في حين فقد البيض تلقائيا منصب نائب الرئيس الذي لاينص عليه الدستور الحالي والذي كان قد اسند اليه بموجب اتفاق الوحدة الانتقالي [42].

ويبدو ان علي سالم البيض قد اشترط في عودته من الاعتكاف واداء اليمين الدستورية تطبيق برنامجه الاصلاحي المكون من 18 نقطة نص على اقامة لامركزية ادارية ومالية،نقل السلطات الى المحافظات ومنحها صلاحيات واسعة ،اصلاح اوضاع القضاء ،مكافحة الفساد والرشوة والتسيب الاداري والامني واخراج الثكنات العسكرية من المدن لاسيما صنعاء ،اما المؤتمرالشعبي العام فقد قدم من جهته تسع عشرة نقطة كمطالب لحل الازمة السياسية ابرزها الالتزام بالدستور الذي استفتى الشعب عليه ،والالتزام بارادة الشعب ممثلة في نتائج

الانتخابات النيابية،واستكمال دمج القوات المسلحة على اسس وطنية،وعدم الالتفاف على السلطة التشريعية باي اتفاقات جانبية مخالفة للدستور والقوانين وانهاء الهيمنة الاحادية الحزبية عن سلطات وهيئات الدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية[43].

وفي 5 تشرين الثاني1993 قدم الحزب الاشتراكي مشروع من ثلاث نقاط لمعالجة الازمة يتمثل في[44]:-

1-ازالة الاعمال التي اضرت بالوحدة خاصة الغاء المؤسسة العسكرية والاقتصادية واصدار عملة تحل محل الدينار والريال ووقف الممارسات والاعمال ضد المنتمين الى الحزب الاشتراكي اليمني.

2- احداث تعديلات دستورية لضمان ازالة مخاوف الضم والانفصال وتحديد وظائف الحكم المحلي والمجلس الاستشاري والمجلس الوطني،وتاكيد مبدا الفصل بين السلطات والاخذ بالنظام الرئاسي ،واعتماد نظام القائمة النسبية في الانتخابات.

3- استعادة هيبة الدولة بايجاد الامن والقبض على المتهمين في الاغتيالات والتفجيرات ومعالجة قضايا الثار القبلي ،وتطبيق اللامركزية ،ووضع خطة للتنمية والاستثمار.

وقداعلن علي سالم البيض ايضا استعداده للحوار مع علي عبدالله صالح لانهاء الازمة السياسية من جانبه اعلن عن تشكيل لجنة عسكرية تضم العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية من حزب المؤتمر والعميد هيثم قاسم طاهروزير الدفاع من الحزب الاشتراكي بهدف اعادة الاوضاع الى طبيعتها بعدما ظهرت نقاط عسكرية في اماكن لم يكن يفترض ان تظهر فيها على طول الطريق من صنعاء الى عدن، كما بدات في 7 تشرين الثاني1993 لجنة برلمانية يمنية خاصة محادثات مع مسؤولين سياسيين وعسكريين سعيا الى اخراج البلاد من الازمة السياسية التي اصابت المؤسسات الحاكمة بالشلل وتضمن عمل اللجنة ازالة النقاط العسكرية المستحدثة ووقف المهاترات الاعلامية والتصريحات الصحافية تجنبا لكل ما من شانه تصعيد الازمة،وحذر المجلس في بيان اصدره من ان أي محاولة ضد وحدة البلاد ستعتبر خيانة عظمى مشيرا الى انه ينبغي ابعاد القوات المسلحة وقوى الامن عن الصراعات السياسية والولاءات الحزبية واعلن انه في حالة انعقاد دائم الى حين تسوية الازمة[45].

وفي 10 و11 تشرين الثاني ابلغ الرئيس اليمني علي عبدالله صالح نائبه علي سالم البيض ان كل نقاط الخلاف قابلة للنقاش شرط عدم التخلي عن الوحدة والامتناع عن العنف بكل اشكاله سواء بالفعل او بالتلميح كونها ثوابت لايمكن التخلي عنها، كما امر علي عبدالله صالح بازالة نقاط التفتيش التي اقامها الجيش منذ تفجيرالازمة استجابة لمطالب الحزب الاشتراكي ،كما ان مجلس النواب طلب من علي عبدالله صالح منع تحرك القوات المسلحة من موقع الى اخر لتهدئة الاوضاع الناجمة عن النزاع بين قادة الشمال وقادة الجنوب كما انه تمكن من ازالة الظواهر العسكرية المستحدثة التي اقامها الجيش في المنطقة الوسطى[46].

كما اصدر الحزب الاشتراكي بيان اتهم به قوى شمالية تعمل ضد الوحدة،كما تقوم بعمليات تصفية واغتيالات استهدفت اعضاء الحزب الاشتراكي ،وعن استخدامها لاموال حكومية في الانتخابات العامة التي جرت في نيسان الماضي لضمان الاكثرية في مجلس النواب الجديد،وفي اول ردفعل للمؤتمر الشعبي العام على هذا البيان اكد عضو اللجنة العامة للمكتب السياسي لحزب المؤتمر عبدالسلام العنسي ان ((المكتب الشعبي

ياسف اشد الاسف للتطورات السلبية لتداعيات الازمة السياسية اليمنية الراهنة،معتبرا ان البيان الصادر عن الحزب الاشتراكي ساهم عن عمد في صب الزيت على النار لتاجيج الازمة .متهما اياه بدوره في شل مجلس الرئاسة ودوره وتعطيل نشاط الحكومة...))[47].

وقد قدمت مبادرة في 13 نوفمبر 1993 من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء مجاهد ابوشوارب من اجل تطويق الازمة السياسية في البلاد ،تتلخص بعقد لقاء مباشر بين رئيس مجلس الرئاسة علي عبدالله صالح والامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض وقد قبل علي عبدالله صالح مقترحات شوارب وابدى استعدادا كاملا للقاء البيض، ومن اجل ذلك عقدت الحكومة اليمنية جلسة استثنائية في عدن ،وشكلت لجنة برئاسة الوزراء حيدر ابو بكرالعطاس لتهيئة الظروف لمعاودة الحوار بين الرئيس ونائبه ومتابعة تطورات الازمة السياسية الراهنة،ودعت الحكومة الى ازالة الترسانات العسكرية غير الضرورية لضمان الامن في المدن الكبرى وهو احد شروط علي سالم البيض للعودة الى صنعاء وكلفت وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر،تاليف لجنة لازالة نقاط التفتيش التي اقيمت اخيرا ،واعادة الوحدات العسكرية باسلحتها الى مواقعها الاساسية قبل الازمة ومنع أي تعزيزات عسكرية جديدة،وشدد المجلس على وزير الداخلية والمدعي العام مواصلة التحقيق مع المتهمين في الاغتيالات الاخيرة،واعتقال الفارين[48].

وقد دعا حيدر ابو بكر العطاس في 16 نوفمبر 1993 الجميع الى حواروطني مسؤول من شانه الحفاظ على الوحدة والديمقراطية وتجنيب البلاد كارثة الانفصال اوالانقسام ،كما قدم الحزب الاشتراكي اليمني اربعة اقتراحات في 18 نوفمبر 1993 لانهاء الازمة السياسية ،حيث اعلن مسؤول رفيع في الحزب الاشتراكي((انه ينبغي ان يسبق الحوار اعادة الوحدات العسكرية الى مواقعها قبل نشوب الازمة ،ومنع أي تعزيزات عسكرية بشرية ومادية كما طالب الحزب بتوسع آلية الحوار باشتراك اوسع للقوى السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشخصيات الوطنية في الائتلاف الحاكم))، كما اقترح الحزب((البحث في الأسباب والخلفيات للازمة السياسية التي رافقت الوحدة منذ قيامها ،في 22ايار 1990))، كما أوضح ضرورة توصل الحوار الى الاتفاق على وثيقة وطنية شاملة تتضمن الحلول والمعالجات ،يوقعها أمناء المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح وقادة القوى والمنظمات والشخصيات المشاركة في الحوار[49].

من جانب المؤتمرالشعبي كان قد قدم في 19 نوفمبر 1993 الآلية الخاصة بالحوار المقترح،تضمن عدة خيارات[50]:-

1- الخيار الاول يتمثل بعقدجلسة مشتركة لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء اللذين يضمان اعضاء من المؤتمر والاشتراكي والتجمع الوطني للاصلاح للبحث في مطالب الطرفين والاتفاق في موقف موحد في شان الإصلاح الاقتصادي والسياسي وعلى جدول زمني لتنفيذه.
2- الخيار الثاني يتمثل بعقد اجتماع لأجهزة صنع القرار السياسي لأحزاب الائتلاف الثلاث للاتفاق على المسائل نفسها.
3- الخيار الثالث تمثل بالاحتكام الى الآلية الشرعية،بإحالة المسالة برمتها الى مجلس النواب ليقرر مايراه فيها.

ويبدو ان الرئيس علي عبدالله صالح وافق على اجراء حوار وطني لمناقشة الازمة [51]. وقد رد الحزب الاشتراكي على مبادرة الرئيس اليمني بمقترح اجراء حوار موسع لحل الازمة بمشاركة النقابات واتحادات مهنية وشخصيات سياسية وان يوقع زعماء الائتلاف الثلاثة في ختام الحوار اتفاق يكون ملزم لجميع المشاركين، وقد وافق حزب المؤتمر على اقتراح الحزب الاشتراكي توسيع قاعدة الحوار الوطني الرامي الى تسوية الازمة التي تهدد وحدة البلاد واوضح ان الحزب اقترح ان ينظم الى مساعي التسوية نحو60 شخصية نقابية وسياسية من شمال البلاد وجنوبها بينها رئيس اليمن الجنوبية علي ناصر محمد ،واول رئيس لليمن الشمالية،المشير عبدالله السلال.وقد دعا الحزب الاشتراكي في25 نوفمبر 1993 وللمرة الاولى الى اقامة نظام نظام فيدرالي لانهاء الازمة السياسية في حال لم تستجب صنعاء لمقترحات عدن الخاصة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالقول : ((اننا نؤمن بحل مثل هذه المشاكل عبرالحوار، لانريد ان نلغي احدا، ولا ان يلغينا احد)) وانتقد هيمنة الشمال على الاقتصاد اليمني وكذلك المساعي لفرض قوانين اسلامية مشيرا الى ان هذا الامر اثبت وجود فوارق في اليمن،وقد رد حزب المؤتمر على لسان عضو مجلس الرئاسة عبدالعزيز عبدالغني بعنف على دعوة الحزب الاشتراكي الى البحث عن صيغة فيدرالية تكون بديلا للوحدة الاندماجية ،مما ادى الى اعلان الحكومة في صنعاء في 28 و29 تشرين الثاني 1993 تاجيل مؤتمر الحوارالوطني بين الاحزاب والقوى السياسية في اليمن الى اجل غير مسمى لحين استيضاح الاراء السابق اعلانها بشان الفيدرالية[52].

ذروة الأزمة السياسية :-

أعلن الحزب الاشتراكي منذ فجر الجمعة 3 كانون الاول1993 حالة الاستعداد القتالي في صفوف القوات الشمالية.واستجاب المؤتمر الشعبي العام لدعوة المعارضة إلى استئناف الحوار في موعد أقصاه السبت 18 كانون الأول 1993 ونتيجة لاستمرار تبادل الاتهامات بين حزبي علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض،فقد انسحبت أحزاب المعارضة من لجنة الحوار وأعلنت عدم جدوى الحوار بعد أن انتهك علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض تعهداتهما بوقف الحرب الكلامية[53].

وقد حذر المؤتمر الشعبي العام في 13 كانون الثاني1994 من أمكانية نشوب حرب أهلية أذا فشلت جهود الوساطة الأمر الذي دفع علماء الدين في اليمن إلى عقد مؤتمر عام تمثل فيه جميع المحافظات ويقرر فيه الشعب مصيره في الأزمة السياسية وأوضحوا في بيان أصدروه في مدينة الجند أنهم كلفوا الشيخ عبد المجيد عزيز الزنداني عضو مجلس الرئاسة والقاضي محمد إسماعيل ألحجي رئيس المحكمة العليا بتشكيل لجنة لتحديد موعد عقد المؤتمر العام ومكان انعقاده وطالب العلماء بضرورة التزام طرفي الأزمة بالانصياع إلى حكم الشرع ومنطق العقل عبر الحوار لحل المشاكل السلمية ورفض علي سالم البيض حضور اللقاء واشترط لحضوره البدء في تنفيذ النقاط الثمانية عشرة التي قدمها الحزب كحلول عملية للازمة الراهنة [54].

وردا على تجمع علماء يمنيين شماليين صرح علماء يمنيين جنوبيين يومي 16و17 شباط 1997من الذين اجتمعوا في عدن بضرورة لقاء علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض والاتفاق على النقاط التي ستتم المصالحة على أساسها ،وضرورة مواصلة الحوار عبر لجنة الحوار المنبثقة عن القوى السياسية في الساحة ودعوا إلى عقد مؤتمر يمني عام تمثل فيه جميع المحافظات واختار علماء عدن لجنة المتابعة للقاء الرئيس

اليمني ونائبه يرأسها العلامة عبد الرحمن عبد الله بكير وكلفوا عضو مجلس الرئاسة الشيخ عبد المجيد الزنداني ورئيس المحكمة العليا القاضي محمد إسماعيل ألحجي تشكيل لجنة لتحديد موعد عقد المؤتمر العام ومكان انعقاده ،وطالب المؤتمر مؤتمر عدن باحترام ست نقاط أبرزها الحفاظ على وحدة الأمة ومساواة الجميع في الحقوق والواجبات مشددا على ان الثروة العامة ملك للأمة لايجوز تهديدها وان السلطة والمال العام أمانة لايجوز استخدامها بطرق غير مشروعة وشدد مؤتمر عدن على ضرورة مواصلة أعمال لجنة الحوار الوطني مطالباً الرئيس ونائبه الالتزام المباشر للقرارات وتنفيذها والمعالجات التي تخرج بها لجنة الحوار أولاً بأول ورأى أن مشروع لقاء المصالحة يجب أن يتضمن النقاط التي تؤدي إلى استتباب الأمن في البلاد ومعاقبة المجرمين أياً كانوا والحرص على المال العام وتقريب العلماء[55].

وثيقة العهد والاتفاق

في 18 كانون الثاني 1994 توصلت لجنة الحوار الوطني في اليمن إلى اتفاق لتسوية الأزمة السياسية بين الرئيس اليمني ونائبه ،إذ وقعت القوى السياسية في عدن وثيقة الاتفاق وقعها حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء من الحزب الاشتراكي ،ووزير التخطيط والتنمية عبد الكريم الارياني عن حزب المؤتمر الشعبي،ونائب رئيس الوزراء عبد الوهاب عن حزب التجمع اليمني للإصلاح،ومسؤولين عن أحزاب المعارضة ،والفت لجنة الحوار لجنة من أعضائها،كلفتها التحضير لاحتفال توقيع الاتفاق بين الرئيس ونائبه،كما ستوقع الوثيقة التي سميت وثيقة العهد والاتفاق في حضور ممثلين لجميع القوى السياسية في البلاد ومندوبين من الدول التي توسطت لتسوية الأزمة، ونصت الوثيقة على انسحاب القوات المنتشرة في الحدود السابقة لشطري البلاد في مهلة أسبوع ،ودمج القوات المسلحة في غضون أربعة أشهر ،وسحب الوحدات العسكرية المتمركزة في المدن وعلى الطرق الرئيسية في البلاد التي كان وجودها وراء أعمال استفزازية بين الشماليين والجنوبيين كما دعت السلطات إلى تنظيم حمل السلاح،واعتقال منفذي الاعتداءات ذات الطابع الشمالي التي شهدتها البلاد منذ إعلان الوحدة[56].

وقد أعلن علي عبد الله صالح ونائبه يوم 20 كانون الثاني1994 عن استعدادها للقاء والتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في أي مكان وزمان تحدده اللجنة.وقد رحب الكثير من المهتمين بالمشكلة اليمنية سواء أفي الداخل أم الخارج ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بالاتفاق ،وفي 11 شباط عام 1994 اعلن رسميا في صنعاء ان التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق اليمني سيجري في 20 شباط 1994 في عمان، ففي يوم 20 شباط 1994 التقى في العاصمة الأردنية عمان أكثر من 300 شخصية يمنية سياسية وقبلية فضلاً عن حضور الرئيس عرفات وأمين عام الجامعة العربية عصمت عبد المجيد ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي ورئيس اليمن الجنوبي السابق علي ناصر محمد والنواب العرب الأجانب والمعتمدون في عمان ورئيس مجلس النواب عبدالله الأحمر الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح و34 شخصية يمنية تمثل لجنة الحوار ، وقد وقع الزعيمان اليمنيان علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض وثيقة العهد والاتفاق في قصر رغدان الملكي [57] .

ودعا العاهل الأردني الملك حسين في كلمة ألقاها في المناسبة إلى العمل على تنفيذ الاتفاقية،وقد تعهد الرئيس علي عبدالله صالح بتطبيق بنودها وشكر للعاهل الملك حسين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي جهودهم لتقريب وجهات النظر في اليمن، اما علي سالم البيض فقد أكد في خطابه بعد حفلة التوقيع القول((أنها مرحلة جديدة في طريق اليمن وسنواصلها .....،لاباس هذه المرة حصل صراع من نوع آخر ،لكونه حواراً بالكلمات ،واستبعدنا حوار العنف والطلقات،واحتكمنا إلى الاجتماع))، وأضاف((أن صور الكثير من أعضاء الحزب الاشتراكي الذين قتلوا في تصفيات سياسية لاتزال ماثلة إمامه لكن الوطن أغلى منهم جميعا،وعلينا أن نضع بلدنا فوق كل الاعتبارات والذاتيات،وخلص للقول بأنه على الرغم من تحفظاتنا أو إحساسنا أن هناك صعوبات في التنفيذ بناء على خبرة الماضي ،دعونا نتفاءل هذه المرة)).وفي صنعاء استقبل اليمنيون توقيع اتفاق المصالحة بتفاؤل حذر[58].

التصعيد العسكري بين الطرفين21 شباط-24 نيسان1994:

بعد اقل من 24 ساعة على توقيع الأطراف اليمنية وثيقة العهد والاتفاق في العاصمة الأردنية في 20 شباط 1994 ،شهدت اليمن في 21-24 شباط 1994 تصعيداً عسكرياً ومواجهات إعلامية بين الحزبين الحاكمين .وكانت تلك الإحداث نذيرا بفشل المصالحة ،فضلاً عن ظهور أزمة الثقة من جديد لدى الطرفين.

إذ بمجرد انتهاء مراسيم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق أعلن عن تفجير الصراع العسكري في محافظة أبين،حيث حدثت مواجهة بين بعض الوحدات العسكرية التي انتقلت من المحافظات الشمالية الى الجنوبية وبين الوحدات العسكرية التابعة للحزب الاشتراكي اليمني (الشطر الجنوبي سابقا)[59].

لذا بدأت تحركات عربية في محاولة لاحتواء التدهور العسكري والسيطرة عليه لاسيما من سلطنة عمان والأردن الذي شعر بالمسؤولية النسبية تجاه الأحداث نظرا لفشل المصالحة التي بادر بها الملك حسين بين علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ،حيث أرسلت الأردن مراقبين عسكريين للمشاركة في مراقبة مايسمى بخطوط التماس بين قوات الطرفين مع نظرائهم اليمنيين وكانت اللجنة تضم عشرة عسكريين أردني واحد وتسعة عسكريين عمانيين ،والتقت اللجنة بالرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء وعلي سالم البيض في عدن، وبمساهمة جدية من السفير الأميركي والملحق العسكري الفرنسي في صنعاء ،قدمت اللجنة اتفاق هدنة بين الطرفين ليلة 26-27 شباط ،تضمن خمس نقاط هي[60]:-

1-عودة القوات الشمالية والجنوبية إلى مواقعها السابقة قبل اشتباكات الأسبوع الماضي (21-27) في محافظة أبين الجنوبية.

2- أعادة كل المعدات التي تم الاستيلاء عليها.

3- أطلاق سراح العسكريين المحتجزين لدى كل طرف.

4-إزالة الحواجز والنقاط العسكرية المستحدثة.

5- وقف الحملات الإعلامية وحظر أي تحرك عسكري إلا بأمر من اللجنة المشتركة وحددت اللجنة برنامجاً زمنياً والية لتنفيذ النقاط الخمس.

وكان رئيس اللجنة العسكرية اليمنية المشتركة قد صرح أن الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه وافقا على هدنة بدأت في الساعة الثالثة من بعد ظهر 27 شباط 1994 وان فصل القوات سيبدأ الاثنين 28 شباط 1994 وقال انه بدءا من صباح اليوم ستعود كل الوحدات من دون استثناء إلى ثكناتها وأشار إلى أن مراقبين عسكريين سيتمركزون في النقاط الساخنة للفصل بين القوات وتسهيل عودتها إلى ثكناتها. من جهة أخرى فقد بذلت لجنة الحوار الوطني للقوى والأحزاب السياسية اليمنية،التي صاغت الوثيقة جهودا لوضع برنامج زمني لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق ،كما قررت تأليف ثلاث لجان متابعة تعمل على إنهاء التوتر فأصدرت ليلة الجمعة 25 شباط 1994 بياناً قالت فيه ان اللجنة الفرعية الأولى ستكلف بالمسائل العسكرية السياسية من مراقبة تحركات القوات العسكرية وإعادة الوحدات إلى ثكناتها أما الثانية فتختص بالمسائل الأمنية لتجنيب السكان المدنيين أي اشتباكات محتملة وتتولى الثالثة المسائل الإعلامية وستكون مهام اللجان وقف التصعيد العسكري والحملات الإعلامية المتبادلة بين الأحزاب الرئيسة، لكن مع هذا استمرت الأحداث بالتصاعد بين الطرفين سواء من خلال استمرار الاستعدادات العسكرية للطرفين مع استمرار تبادل التصريحات والاتهامات والاستعدادات العسكرية طوال الفترة من 21 شباط إلى 24 نيسان 1994 [61].

الوساطة العمانية المصرية الإماراتية (لقاء صلالة)

في أواخر آذار 1994 زار مساعد وزير الخارجية المصري السفير بدر همام صنعاء وعدن إذ نقل إليهما رسالة من الرئيس المصري بشان لقاء الصلح بينهما،وفي 3-4 نيسان 1994 وصل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض إلى منتجع صلالة جنوبي مسقط بدعوة من السلطان قابوس لعقد لقاء هدنة تقريب وجهات للنظر بينهما والتوصل إلى حلول مناسبة تكفل وحدة اليمن واستقراره في أطار وساطة عمانية لحل الأزمة السياسية التي يعيشها اليمن وبطلب من سلطنة عمان والأردن والأمارات ومصر التي نصحت الرئيس اليمني ونائبه بعدم الاندفاع إلى حرب أهلية وبان يأخذا بالوحدة الكونفدرالية أو الفيدرالية بعدما فشلت الوحدة الاندماجية بسبب عدم الثقة بينهما،وقد عقد الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه اجتماعاً مغلقاً وانتهى هذا الاجتماع بالفشل وألقى الحزب الاشتراكي باللائمة في فشل محادثات صلالة على حزب المؤتمر الشعبي العام لرفضه قبول حقيقة ان الوحدة الاندماجية لم تعد أكثر من وهم وانه يجب بحث أشكال أخرى من الوحدة الفيدرالية،في مساء 6 نيسان 1994 انفجر الموقف عسكريا في محافظة ذمار بين قوات شمالية وجنوبية واشتبكت بمختلف أنواع الأسلحة وأصابت نيران الأسلحة الثقيلة المدينة والجبال المحيطة بها ومقر المحافظة،وأمام هذا الوضع استمرت المبادرات السياسية العربية لإنقاذ الموقف حيث زار وفد مشترك مصري – إماراتي في 10 نيسان 1994 كلا من صنعاء وعدن حاملا مبادرة مشتركة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان إل نهيان تتعلق بإقامة فيدرالية كبديل للوحدة الاندماجية ألا أن حزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء ،أكد تمسكه بالوحدة[62].

اندلاع الحرب وموقف الدول العربية والغربية منها

وصلت الأزمة العسكرية إلى ذروتها في 27 نيسان 1994 اذ تفجرت الصدامات العسكرية في عمران[63].وذلك بعد إن أصبحت الحلول السياسية للازمة اليمنية بعيدة أو معدومة،وكان طرفا الحرب قد استكملا الاستعدادات العسكرية ونشأت قطيعة حقيقية بينهما [64].

بدأت الحرب على نطاق واسع في الرابع من أيار 1994،حيث أصبحت المواجهة شاملة بعد إن كانت تأخذ شكل مجابهات محدودة بين وحدات عسكرية في بعض المحافظات في فترات زمنية مختلفة [65].

توزعت القوات في حينها على أربعة محاور، الأول يمتد من مدينة البيضاء ،شمالا،وحتى مكيراس،جنوبا،ويقوده عبد ربه منصور هادي،ويساعده احمد عبدالله الحسني ومحمد إسماعيل وسليمان قيس.المحور الثاني في مأرب شمالا وينقسم بدوره إلى محورين فرعيين بقيادة العقيد يحيى الشامي ،محافظ مأرب والمحور الثالث يبدأ من لحج جنوبا بقيادة محمد ضيف الله وينقسم بدوره إلى ثلاثة محاور فرعية من ضمنها محور الضالع بقيادة محمد الشيباني والمحور الغربي بقيادة احمد فرج[66].

كثفت قوات علي عبدالله صالح جهودها في البدء على محور مكيراس لأنه من وجهة نظره الأساس لسقوط محافظة أبين ، التي وقعت عمليا في 7 أيار 1994 ،وبعد سقوط مكيراس بأيدي قوات علي عبدالله صالح تم تعيين عبد ربه منصور هادي وزير للدفاع فادى اليمين الدستورية وعاد فورا إلى محور لحج وعمل على ربط القوات الموجودة في هذه المحافظة ،الجنوبية،مع القوات المتمركزة في منطقة ألرام .ومنها انطلق ،يرافقه العقيد علي محسن إلى كرش وصار يتولى قيادة جبهة عدن وبالتالي الإشراف على هجوم رباعي من البيضاء على أربعة محاور متجهة نحو عدن،وشكل بنفسه قيادة ميدانية مؤلفة من علي محسن ومحمد ضيف الله ودرهم نعمان[67].

وقد تمكن عبد ربه منصور من إسقاط كرش وتقدم منها إلى الراهدة وهي نقطة حدودية تجاوزها فسقطت الضالع بيد قواته،ومن الضالع توجه نحو معسكر العند فسقطت هذه القاعدة الإستراتيجية في قبضته بسرعة ،بعد سقوطها اصدر علي عبدالله صالح امراً بانسحاب القوات والاتجاه شرقا كي يتمكن من توفير الإمدادات لها وتحقيق الارتباط العسكري مع لواء العمالقة ولواء 56 ولواء مدرم ،(ألوية شمالية متمركزة في الجنوب قبل الحرب). في الوقت نفسه كانت قوات المحور الغربي بقيادة احمد فرج تواصل تقدمها إلى موقع سنجر ،(عدن)، الى ان استشهد مساعد وصديق احمد فأصيب بحزن كبير مما اضطر علي عبدالله صالح إلى استبداله بالعقيد عبدالعزيز الذهب الذي واصل الهجوم غربا باتجاه عدن فاصبح على مشارفها .وانطلق هجوم ثان نحو المدينة من قاعدة العند ،وهجوم ثالث من الشرق بقيادة الحسني والجائفي وضيف الله ،فصارت مطوقة من جهاتها الثلاث ولم تعد تحتفظ بأي منفذ غير البحر[68].

وفي هذا الوضع السياسي والعسكري المتدهور أعلن سالم البيض في 21 ايار 1994 قرار بانفصال المحافظات الجنوبية والشرقية عن دولة اليمن الموحد وقيام ماسماه بـ(جمهورية اليمن الديمقراطية)[69].

فاتخذت الدولة الانفصالية قراراً ، يقضي بتشكيل حكومة برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وتكونت الحكومة من السيد عبدالله الاصنج الذي عين نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للخارجية ،ومحمد علي احمد وزيراً للداخلية

،محسن بن فريد وزير للتخطيط والتنمية، سيف العزيبي وزير الدولة ،اما مجلس الرئاسة فضم كلا من علي سالم البيض ،عبد القوي مكاوي وسالم صالح محمد [70].

وصف علي عبدالله صالح قرار الانفصال بأنه ((قرار لايمتلك أي صفة قانونية على الإطلاق،وان الشعب اليمني والقوات المسلحة لن تقبل هذا القرار الانفصالي وان الوحدة اليمنية ستستمر مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف)) ،وطلب علي عبدالله صالح من أعضاء الحزب الاشتراكي والتنظيمات والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية تحديد مواقفهم على الفور من قرار الانفصال الذي أعلنه أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني،كما ناشد الدول الصديقة والشقيقة أن تظل على موقفها المؤيد والداعم للوحدة اليمنية والأمن والاستقرار في اليمن،لان أي تراجع منها عن ذلك سيكون تراجعا خطيرا يقود إلى افتقاد هذه الدول لمصداقيتها مع الشعب اليمني .وان أي قطر عربي او دولة صديقة تحاول أن تتعاطف مع هذا القرار سوف يعني انها في عداء مع الشعب اليمني ويعتبر تدخلا منها في الشؤون اليمنية [71].

وقد عقد مجلس الرئاسة اجتماعا مشتركا مع هيئة رئاسة مجلس النواب ومجلس الوزراء وصدر عنه بيان بتاريخ 21 أيار 1994 م تضمن التأكيد على أن إعلان الانفصال يعتبر ((بكل المعايير الدستورية والقانونية والسياسية خيانة عظمى ،لأنه يعتبر خرقا للدستور وخروجا عن الإرادة الجماعية))[72].

كما عقد مجلس النواب جلسة يوم 28 أيار 1994 لمناقشة إعلان الانفصال وأمر المجلس ببطلان هذا الإعلان بوصفه خرقا للدستور والقوانين النافذة كافة وتمردا على الشرعية الدستورية واعتداء على إرادة الشعب واستقلاله ووحدته وعملا يستوجب محاكمة مرتكبيه بتهمة الخيانة العظمى كما تم توجيه رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ،وأخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي لتوضيح طبيعة ما يجري في اليمن باعتباره شانا داخليا لايحق لأية دولة التدخل فيه[73].

وقد احدث قرار الانفصال ردود أفعال غاضبة لدى القيادات الحزبية والنقابية ،ووقع أمناء ورؤساء 18 حزبا و16 اتحادا وجمعية نقابية ومهنية على رسالة وجهت إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي،وتم التأكيد فيها على إن ماتشهده اليمن لايعدو إن يكون شانا داخليا جراء العمل الانفصالي الذي يستهدف سلامة ووحدة أراضي وسيادة الجمهورية اليمنية [74].

أما ردود الفعل العربية من قرار الانفصال فلم يكن موحدا وإنما كانت متباينة تراوحت بين الحياد ،وتأييد الوحدة،آو تأييد الانفصال. فقد أبدت دول مجلس التعاون الخليجي عدا قطر [75] ،تعاطفها ودعمها السياسي والعسكري لقادة الانفصال ،وحصلت على تأييد مصري في سعيها لنقل النزاع اليمني الى مجلس الأمن في 1 حزيران 1994 م،وفي الرابع من نفس الشهر عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي دورته 51 في مدينة أبها ،واصدر بيانا ختاميا جاء فيه((ان المجلس رحب بالوحدة اليمنية عند قيامها بتراضي الدولتين في أيار 1990 م،ولذا فانه يرى إن بقائها لايمكن إن يستمر الابتراضي الطرفين أيضاً،ولان احد الطرفين قد أعلن عودته الى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية ،وانه لايمكن للطرفين التعامل في هذا الإطار إلا بالطرق السلمية ... مشددا على انه لايمكن فرض الوحدة بالوسائل العسكرية ،وان استمرار القتال لابد وأن يكون له انعكاسات ومضاعفات على دول المجلس،مما سيؤدي إلى اتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي لا يلتزم

بوقف إطلاق النار)) ،وبالمقابل عارضت بشكل صريح قرار الانفصال كل من السودان والعراق وليبيا والجزائر وسوريا[76].

ويبدو ان حرب 1994 اليمنية قد أثارت مخاوف دول الخليج العربي من انتشار حالة عدم الاستقرار في المنطقة برمتها ،فمنذ بداية الحرب عبر المسؤولون عن مخاوفهم من ان استمرار النزاع في اليمن من شانه أن يؤدي الى انحراف بلادهم بموجات من اللاجئين ،ويفتح الباب إمام المتطرفين للتسلل وتهريب الأسلحة عبر الحدود الطويلة بين اليمن والمملكة العربية السعودية ،وهذا ما أكده وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ،في الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في أبها،المذكور سابقا ،مبيناً أن النزاع في اليمن تحدً خطير لدول مجلس التعاون الخليجي كلها ،وطالب البيان الختامي للاجتماع بوقف الحرب بين الإطراف اليمنية ،ووجه انتقادا غير مباشر إلى صنعاء بسبب ماأسماه محاولتها فرض الوحدة بالقوة[77].

كما عقد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا أخر في الكويت في الفترة مابين الخامس والسادس من شهر تموز عام 1994 ،بحضور كل من مصر وسوريا،وفي ختام الاجتماع اتخذت الدول المجتمعة ،(مع تحفظ قطر على البيان)موقفا حذر مما اسمته((أي محاولة لفرض الوحدة بالقوة)) وهددت باتخاذ الإجراءات المناسبة_ضد صنعاء–في حال استمرت العمليات العسكرية بين الطرفين[78].

اعتبرت الحكومة اليمنية أن هذا الموقف يمثل انحيازا للانفصاليين ضد اليمن الموحد بل ذهبت بعض الصحف اليمنية إلى حد القول أن المستهدف الأساسي من التحركات السعودية والخليجية هو الوحدة اليمنية بوجه خاص ووصلت هذه الاتهامات إلى ذروتها باتهام وزير التخطيط والتنمية اليمني ،عبد الكريم الارياني،للمملكة العربية السعودية،خلال مقابلة مع الـ بي بي سي في الحادي عشر من تموز 1994 ،بأنها تتدخل في شؤون اليمن الداخلية وذهبت بعض الصحف اليمنية إلى حد اتهام المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بتقديم الدعم السياسي والمالي للانفصاليين [79].

ومهما يكن الأمر من ردة فعل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على موقف دول مجلس التعاون الخليجي فان عدم اعتراف دول مجلس التعاون الخليجي بالحكومة الانفصالية التي أعلنها نائب الرئيس علي سالم البيض في عدن كان في حد ذاته دليلا على رفضها لخيار الانفصال،فالسعودية لم تبادر إلى تقديم صك الاعتراف بالحكومة الانفصالية حال الإعلان عنها من قبل البيض في تموز 1994 واكتفت باتخاذ موقف سياسي ضد صنعاء عقابا لها على موقفها من الأزمة العراقية –الكويتية [80]،كما أسهمت الكويت هي الأخرى بتأييد علي سالم البيض من منطلق غضبها من الموقف اليمني خلال تلك الأزمة ،ولكنها لم تذهب إلى حد الاعتراف بالحكومة الانفصالية في عدن [81].

كذلك كان موقف الأمارات العربية المتحدة متضامنا مع الموقف الكويتي والسعودي ،ولكنه لم يغلق الباب إمام صنعاء لطرح وجهة نظرها حول الحرب،وظلت أبو ظبي تستقبل الوفود اليمنية وتبذل جهودا دبلوماسية للوساطة بين صنعاء وعدن خلال مدة الحرب الأهلية ،بإيجاز كانت جميع دول الخليج العربي،وعلى الرغم من انتقادها الشديد لصنعاء،تعتبر الوحدة الخيار الأفضل للشعب اليمني ،ولذا لم تعترف بالحكومة الانفصالية التي أعلنها علي سالم البيض[82].

إما على الصعيد الدولي فقد اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (924)بتاريخ 10 حزيران 1994 م دعا فيه إلى وقف إطلاق النار ،وحث فيه على الوقف الفوري لتوريد الأسلحة والمعدات التي قد تسهم في استمرار الصراع، وذكر انه لايمكن حل الخلافات السياسية باستخدام القوة،وترتب على هذا القرار تكليف لجنة لتقصي الحقائق يرأسها الأخضر الإبراهيمي ،الذي قام بمساعٍ بين الطرفين ،أسفرت عن إعداد تقرير مفصل للامين العام للأمم المتحدة عرض فيه وجهت نظر القيادات الانفصالية والقيادات الشرعية،وفي ضوء هذا التقرير أصدر مجلس الأمن قراره الثاني رقم (931)في 29 حزيران 1994 أكد في مجمله ما جاء في القرار السابق وعلى تنفيذ ماورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة [83].

وبالنسبة للدول الغربية فان الولايات المتحدة الأمريكية في البدء لم تكن تمانع الانفصال مادام ذلك لم يكن يمانع أو يضر مصالحها في المنطقة وهذا ماأكده السفير الأميركي السابق في صنعاء لـ حيدر أبو بكر العطاس حيث قال:((نحن تهمنا مصالحنا في الشمال والجنوب،وما دامت هذه المصالح لن تتعرض للضرر مع الوحدة او من دونها،فان زوال الوحدة أو بقائها أمر لا يهمنا)) ،لكن بعد استمرار المعارك في اليمن ووصول قوات علي عبدالله صالح عدن عندئذ تحركت الولايات المتحدة الأميركية وابلغوا المسؤولين اليمنيين أن دخول عدن خط احمر ،وانه أمر محظور ولا يمكن أن يسمحوا به ،وقد حدث ذلك بعد سقوط قاعدة العند أي بعد أن أصبح دخول عدن ممكنا وطالبوا قوات علي عبدالله صالح ثلاث مرات أبعاد المدفعية عن عدن،وقد استفزت حركتهم الدول الخمس ،كبريطانيا[84]، وفرنسا[85]، والأرجنتين واسبانيا أما الصين فقد ظلت في موقف متأرجح في حين كانت روسيا وبحسب كلام الدكتور عبد الكريم الارياني ((غائبة))[86].

ومن البديهي إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين والدول العربية لم تكن مستعدة للقتال إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني لأنه ما كان يهمهم بالدرجة الأولى هو ميزان القوى على الأرض وهذا الميزان كان مائلا بقوة لصالح الحكومة اليمنية في صنعاء [87].

على الصعيد العسكري داخل اليمن استمرت العمليات العسكرية وكانت آنذاك عدن، مثلما ذكرنا سابقا، قد طوقت من قبل 12 لواءاً عسكرياً، في محيطها وعلى مشارفها، وتمكنت هذه الألوية من فصل عدن الصغرى عن عدن الكبرى بعد معارك ضارية وكان الانفصاليون قد زرعوا حوالي 300 ألف لغم فتقدمت القوات وسط الألغام والقصف البحري والجوي والبري فوصلت القوات إلى مدينة الشعب (داخل عدن)وضيقت الخناق عليهم ثم واصلت تقدمها إلى منطقة صلاح الدين واقتربت من موقع العلم [88].

في الوقت نفسه كانت هناك قوات أخرى تقاتل على المحور الشرقي فلم تكن كل القوات حول عدن ،فكانت قوات أخرى في ثلاثة قطاعات هي قطاع الساحل، وقطاع قاع الفرس، وقطاع العبر، وتتحرك في هذه القطاعات ثمانية ألوية عسكرية وحدوية يقودها في الساحل عبدالله عليوة ومحمد إسماعيل وفي قاع الفرس احمد مساعد حسين ومحمد سنهوب ،وفي العبر يحيى الشامي ،وبمواجهة قوات الوحدة ،تحرك الانفصاليون بقوات كبيرة من حضرموت يقودها احمد الصريمة الذي اتجه إلى قاع الفرس ومنها إلى غسق ،فأمر علي عبدالله صالح احمد مساعد حسين بالتحرك في مواجهة احمد الصريمة على رأس قوات نظامية وشعبية مختلطة ،فاشتبك الطرفان في معركة شرسة هزم فيها احمد الصريمة وتوارى عن الأنظار،وكان يجب على القوات في هذا القطاع

اجتياز سلسلة جبلية ضيقة هي الحد الفاصل بين حضرموت الساحل وحضرموت الداخل لكن اعترضت هذه القوات مشكلة وهي طول المسافات وبعدها عن بعضها البعض لذا أمر علي عبدالله صالح محمد إسماعيل وطلب منه تجهيز مدفعيته والتحرك على الساحل حيث كان متمركزا فواصل تقدمه دون أن يصدر رد فعل كبير من الطرف الأخر واختار مكانا ضيقا في سلسلة الجبال المذكورة وهو معبر محصن تحصينا جيدا ولا يخطر ببال احد إن يدخل منه مباشرة ،لان الطريق في المعبر ضيقة ولاتتسع إلا لعبور آلية واحدة وهو مدجج بالألغام ويمكن قطعه بسهولة عبر تفجير العبوات المزروعة فيه وفي الجبال المحيطة فور وصول الآليات ،تمكن محمد إسماعيل من القبض على العناصر التي كانت مكلفة بتفجير الجبل والتي زرعت شبكة الألغام ،وحصل منها على الخرائط وسيطر على الوضع ثم دفع بقواته التي وصلت إلى المكلا وسط ذهول الانفصاليين والعالم بأسره ،في هذا الوقت كانت عدن مطوقة ومعرضة للسقوط عمليا في أية لحظة، وانسحبت القوات الانفصالية بعد سقوط المكلا وتوجهت نحو العبر ومحيط المدينة [89].

أما بالنسبة إلى عدن التي كانت محاصرة فقد استمرت قوات علي عبدالله صالح بالتقدم داخل عدن إلى أن سقطت حضرموت وفي اليوم التالي شدد عبد ربه منصور ضغوطه وتقدم بسرعة حتى وصل إلى منطقة قريبة من مطار عدن وأقام قيادة ميدانية في إحدى الصالات الرياضية واحكم سيطرته على المطار ،في هذا الوقت تمكن علي عبدالله صالح بمساعدة عبدالله غانم (وزير العدل والشؤون القانونية)من ربط خطوط هاتفية مباشرة مع الانفصاليين ،فاتصل علي عبدالله صالح بوزير الدفاع الانفصالي وقائد القاعدة الجوية وعبد الرحمن الجفري (نائب رئيس الجمهورية)، فتحدث علي عبدالله صالح مع قائد القاعدة الجوية مرة باسم سليمان ناصر مسعود (وزير في الحكومة الانفصالية)،ومرة باسم نائب الرئيس الانفصالي وحدثه بالتفاصيل عن القوات الشمالية المتقدمة والأماكن التي سيطرت عليها ،وطلب منه ان يرسل قوة لحماية نائب الرئيس فقال: ((لاتوجد عندنا قوة جاهزة ،فعرفنا حينئذ أن وضعهم داخل المدينة يدعو للرثاء، فطلب من القائد نفسه وهذه المرة باسم نائب الرئيس،أن يضرب الطائرات الحربية في المطار بواسطة الار.بي . جي ((كي لاتقع بأيدي الشماليين)) فنفذ الأمر وانسحب عندئذ اتصل علي عبدالله صالح بـ هيثم قاسم طاهر (وزير الدفاع)وطلب منه باسمه الشخصي أن يستسلم لتجنب وقوع المزيد من الضحايا اليمنية :فأجابه: ((اتصلوا سيدي الرئيس بقيادتنا.)) فأجابه علي عبد الله صالح:((من هي قيادتكم؟)) قال: ((علي سالم البيض)) فإجابة علي عبدالله صالح :((لم تعد لديكم قيادة . توارى البيض ومن معه إلى الخارج)) ولهذا هرب وعلى حسب قول علي عبدالله صالح:((بعد ذلك أيقنوا أن الأمر قد انتهى فهربوا كلهم وتجمعوا في حي التواهي وعندما شعرنا أنهم يستعدون للهرب أوقفنا المعارك وشكلنا قوات خاصة لمواجهة إعمال القنص في حال دخولنا عدن))[90].

في هذه الإثناء اتصل السفير الأميركي آرثر هيوز بعلي عبدالله صالح وطلب مقابلته بإلحاح.فاستقبله الأخير ودار حوار بينهما حول الأوضاع في اليمن وطلب منه عدم التعرض للانفصاليين والسماح لهم بالخروج من البلاد، فأمر علي عبدالله صالح قواته بعدم التعرض للانفصاليين فهرب كل منهم بطريقته ووسائله الخاصة سواء عن طريق البحر ،وهرب الآخرون الذين كانوا في حضرموت بواسطة البر إلى منطقة شرورة ومن هذه المنطقة اتجه البيض إلى عمان [91].

وفي السابع من تموز عام 1994 أعلن عن استكمال القوات المسلحة سيطرتها على آخر المواقع والمعسكرات التي ظلت تحت سيطرة العناصر الانفصالية في كل من عدن وحضرموت منهية بذلك كل مظاهر الإعمال العسكرية، واصدر مجلس الرئاسة بيانا أعلن فيه عن انتهاء جميع الإعمال العسكرية وتأكيده على جملة التزامات تشكل في جوهرها أسس البرنامج السياسي للحكومة وهي[92]:-

1-تطبيق العفو العام الشامل الذي سبق للحكومة أن أصدرته في 23 أيار 1994 م.

2-تعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة الحرب.

3-مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة وحقوق الإنسان.

4- مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق.

5-اعتماد الحوار في حل أي خلافات سياسية ونبذ كل صور العنف في العلاقات السياسية.

6-الإسراع بإعادة تطبيق الحياة العامة في المناطق التي تضررت من أعمال التمرد والتخريب وعودة جميع العاملين في الخدمة المدنية لممارسة مهام وظائفهم بصورة اعتيادية.

7- توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وإيجاد نظام حكم محلي يضمن صلاحيات واسعة للوحدات الإدارية،كما أكد البيان أن وحدة اليمن ستكون مصدر امن واستقرار للمنطقة من خلال مواصلة العمل مع دولها والدول الشقيقة والصديقة لما فيه خير وأمن شعوبها.

وبعد انتهاء المعارك العسكرية أكد علي عبدالله صالح قرار العفو العام الشامل وتصدى لأي محاولات للانتقام أو الثأر ممن ارتكبوا جرائم إثناء الحرب مؤكدا ضرورة التسامح والالتزام بالدستور والقانون والاحتكام إلى القضاء الذي يجب أن يقول كلمته في قائمة الذين شملهم الاتهام بإعلان الحرب والانفصال الذي تم حصرهم في ستة عشر شخصا فقط ممن لم يشملهم قرار العفو[93].

الخاتمة

كانت قد تحققت في الثاني والعشرين من أيار عام 1990 الوحدة الوطنية بين جمهورية اليمن العربية المعروفة باليمن الشمالي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المعروفة باليمن الجنوبي وشكلتا الجمهورية اليمنية .إلا إن عملية الاندماج السياسي تعرضت لهزة عنيفة بعد أربع سنوات، بسبب عوامل عدة أدت بالنهاية إلى نشوب الحرب الأهلية عام 1994 .

ونلاحظ بوجود أسباب عدة أدت إلى هذه الحرب ،وأكثرها تتمثل بأسباب داخلية، فهي كانت بمثابة صراع على تقاسم السلطة بين شخصيتين وبالتحديد بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض اللذين شاءا أن لايتنازلا عن مرتكزات سلطتهم حتى بعد إعلان الوحدة عام 1990 ،حيث بدا الطرفان عاجزين عن أحداث الدمج الكامل للمؤسسات الرئيسية للدولة لاسيما العسكرية والاقتصادية .

ذلك أن كلا منهما كان شديد الارتياب بالطرف الآخر، كما انه نتيجة لعزلة اليمن السياسية عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية على اثر أزمة الخليج الثانية في عام 1990-1991 ،ونتيجة لعدم وجود أية قوة من

خارج المنطقة تستطيع احتواء الإطراف المتنازعة مما حال دون أيجاد حل سياسي على الرغم من المحاولات التي طرحت من بعض الدول العربية والخليجية ، وتدخل بعض من دول الغرب لحل الأزمة سلميا ،ألا أنها كانت عاجزة عن حل الأزمة التي كانت تتفاقم بين الحزبين اليمنيين، اذ كان الطرفان عاجزين عن تشكيل ائتلاف حكومي متعدد الأحزاب يمثل مختلف الاتجاهات والتيارات التي كانت موجودة على الساحة السياسية لليمن الموحد بسبب انعدام الثقة بينهما وظهور تيارات سياسية ربما يعتبرها الباحث متطرفة في رأيها كانت سبباً في تفاقم الأزمة بين الطرفين وسبباً في فشل تحقيق الاندماج كدولة واحدة ،وهكذا استمر الأمر حتى اندلعت الحرب بينهما في27 نيسان 1994 إلى 7 تموز من العام نفسه،وخلالها تم إعلان انفصال اليمن الجنوبي عن الجمهورية اليمنية من علي سالم البيض ،وقد استمرت الحرب لثلاثة شهور تكبدت فيها اليمن خسائر جسيمة،ولتنتهي الحرب بهزيمة الحزب الاشتراكي واستمرار الوحدة إلى الوقت الحاضر.

الهوامش

1-أعلن عن قيام الجمهورية اليمنية في عدن بحضور قيادة الحزب الوطني اليمني والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ،وأنزلت أعلام الشطرين ليرتفع بدلا عنها علم اليمن الموحد.

عادل محسن علي احمد القيسي (الضالعي)،الدور القيادي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في تحقيق الوحدة والديمقراطية والتنمية 1978-2005 ،ط1،عدن،2012،ص.109

2-علي عبدالله صالح :-ولد في 21 اذار1942 في أسرة بسيطة والتحق بالجيش وعمره 16 عاما،أصبح في العام 1975 قائدا لسلاح المدرعات،وتولى الحكم عقب اغتيال الرئيس حسين الغشمي .

سمير عبد الرسول العبيدي،تجربة الوحدة اليمنية (دراسة تاريخية سياسية) ،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد2009،22،ص.110

3-علي سالم البيض:-ولد عام 1939 في حضرموت وقد نجا من الموت في أحداث 13 كانون الأول عام 1986 ،وتولى منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي وعقب الوحدة أصبح نائبا لرئيس الدولة وفي إثناء حرب الانفصال أعلن نفسه رئيساً لجهورية اليمن الديمقراطية في 21 أيار عام 1994 إلى 7 تموز من العام نفسه وعقب الهزيمة لجأ إلى عمان .المصدر نفسه،ص.111

4- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص.109

5-للتفصيل ينظر: حسن أبو طالب ،الوحدة اليمنية ،دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة،ط1،بيروت،1994،ص19 وما بعدها.

6-المصدر نفسه،ص123 وما بعدها.

7-خلال محادثات حول موضوع الوحدة دار نقاش بين الطرفين حول الفيدرالية 29-20 تشرين الثاني عام 1990من دون التوصل إلى نتيجة ،بسبب رفض بعض القيادات السياسية الجنوبية كسعيد صالح وحيدر أبو بكر

العطاس ووزير الدفاع صالح عبيد احمد الفيدرالية كونها لاتتناسب بحسب رأيهم مع دستور الحزب الذي ينص على الوحدة الاندماجية ولحرصهم على عدم تذويب الشخصية الدولية للجنوب طلب كل من علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض من وزيري الوحدة راشد محمد ثابت ويحيى العرشي في يوم 30 تشرين الثاني 1990 أعداد اتفاق للوحدة الاندماجية تم توقيعة في فندق غولدمور وسط دهشة كبيرة من القيادتين الشمالية والجنوبية وقد تم التوقيع عليه يوم 22 أيار 1990 .المصدر نفسه،ص204-205.

8- www.almoqatel.com.

9-عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)، المصدر السابق،ص109-110.

10-يبدو أن دستور دولة الوحدة كان جاهزا منذ 30 كانون الأول عام 1981 حيث مر مشروع دستور الوحدة بمراحل عديدة فقد وردت أول أشارة إليه في اتفاقية القاهرة في تشرين الأول عام 1972 بين القاضي عبد الرحمن الارياني والرئيس الجنوبي سالم ربيع علي وتكررت الإشارة إليه مرة أخرى في لقاء طرابلس بين الرئيسين المذكورين وفي لقاء الجزائر في 4 أيلول 1973 واتخذ قرار خلال قمة الكويت بين الرئيس علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل بانجاز مشروع دستور دولة الوحدة خلال 4 أشهر ولم تتمكن اللجنة المشتركة من انجازه في الوقت المحدد واضطرت لعقد 13 دورة في صنعاء وعدن ومدن يمنية أخرى لتنتهي من أعداده في الفترة الواقعة بين 26-30 كانون الأول 1981،واتفق الرئيسان علي عبدالله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض في أربعة أيار 1988 على أحالة مشروع الدستور إلى برلماني البلدين للمصادقة عليه وعرضه على استفتاء شعبي لإقراره .

فيصل جلول،اليمن الثورتان الجمهوريتان الوحدة1962-1994،ط1،بيروت،1999،ص196.

11-عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص118.

12- حيث كان من المتفق علية أجراء تخفيضات مهمة في المؤسسات العسكرية في اليمن الموحد لكنه كان من المستحيل على وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر من الحزب الاشتراكي اليمني أن ينفذ أي تخفيضات في الوحدات الجنوبية والشمالية أو أي اندماج بينها إذ كانت قراراته تقابل بإهمال رئيس الأركان ،وهو من الموالين لعلي عبدالله صالح ،وقدم العطاس وثيقة مفصلة حول عملية الاندماج العسكري في نيسان عام 1992 ،لكن العمل بها كان يؤجل دائما .

جمال سند السويدي ،حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج،ط1،ابوظبي،1995،ص26.

13- www.almoqatel.com.

14- www.almoqatel.com.

15-حول هذا الموضوع ينظر:عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص120-121.

16- www.almoqatel.com .

17- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص120؛ www.almoqatel.com

18-أعلن عن تشكيل التجمع اليمني للإصلاح برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ويضم تيارات أسلامية ثلاثة لم تكن ممثلة بالحكم وهي تيار الأخوان المسلمين ومجموعة من التجار وأصحاب المصالح الاقتصادية

والقبائل التي كانت متأثرة بنفوذ الشيخ الأحمر،وكان هذا التيار معروفا عنه بأنه يتلقى تأييداً خليجياً وتربطه صداقات قديمة بدول خليجية، وتم التعبير عن هذه الصداقات بوضوح خلال حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت حيث تزعم الشيخ الأحمر مسيرة مؤيدة للكويت ضمت ألاف المتظاهرين الذين جابوا شوارع العاصمة اليمنية وكان هذا التيار معارضاً للحزب الاشتراكي حيث صرح زعيمه علنا بأنه يريد الوحدة لكنه لايريدها مع الماركسيين الأمر الذي يعني انه لا يرغب بمشاركة الحزب الاشتراكي بالحكم.

فيصل جدول،المصدر السابق،ص .211

19-حسن أبو طالب، المصدر السابق،ص289.

20- www.almoqatel.com.

21-فيصل جدول،المصدر السابق،ص 226 .

22-المصدر نفسه،ص226.

23-حسن أبو طالب،المصدر السابق،ص294.

24-المصدر نفسه،ص.294

25- www.almoqatel.com.

26- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،.122

27-حسن أبو طالب،المصدر السابق،ص.297

28-المصدر نفسه،ص.298

29-المصدر نفسه،ص302.

30-المصدر نفسه،ص295-.296

31-للتفصيل حول وثيقة التحالف الثلاثي ينظر:
. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/Harbyaman/mol16.doc_cvt.htm

32-

33- www.almoqatel.com.

34- www.almoqatel.com.

35- www.almoqatel.com.

36- www.almoqatel.com.

37-فيصل جلول،المصدر السابق،228.

38- www.almoqatel.com.

39-فيصل جلول،المصدر السابق،ص.228

40- www.almoqatel.com.

41- www.almoqatel.com.

42- www.almoqatel.com.

43- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،123.

44- www.almoqatel.com.

45- www.almoqatel.com.

46- www.almoqatel.com.

47- www.almoqatel.com.

48- www.almoqatel.com.

49- www.almoqatel.com.

50- www.almoqatel.com. 51-

أصدرت جبهة المعارضة المتحدة في 21 نوفمبر 1993التي تضم أحزاب المعارضة الصغيرة في اليمن بعد اجتماعها بالرئيس اليمني ليلا بياناً قالت فيه :أن الرئيس صالح مستعد للقاء نائبه علي سالم البيض في منطقة وسط،تقع بين صنعاء عاصمة الشمال وعدن عاصمة الجنوب ،وانه وافق على إجراء حوار لمناقشة الأزمة ،وتوقعت الجبهة عقده في مدينة مكيراس الواقعة على الحدود بين شطري اليمن.

www.almoqatel.com.

52- www.almoqatel.com.

53- www.almoqatel.com.

54- www.almoqatel.com.

55- www.almoqatel.com.

56- www.almoqatel.com.

57- www.almoqatel.com.

58- www.almoqatel.com.

59- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص.125

60- www.almoqatel.com.

61- www.almoqatel.com.

62- www.almoqatel.com.

63- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص.125

64-فيصل جلول،المصدر السابق،ص.233

65- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص125

66-فيصل جلول،المصدر السابق،ص.282

67-المصدر نفسه،ص282-.283

68-المصدر نفسه،ص.283

69- عادل محسن علي أحمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص.125

70-فيصل جلول، المصدر السابق،ص271-273.

71- عادل محسن علي أحمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص127.

72-المصدر نفسه،ص127.

73-المصدر نفسه،ص128.

74-المصدر نفسه،ص128.

75-اتخذت قطر مواقف مغايرة لمواقف دول الخليج العربي الأخرى في داخل مجلس التعاون فيما يتعلق باليمن فقد تحفظت على الفقرات الخاصة باليمن في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية المجلس المشار إليه ،ويمكن فهم الموقف القطري على خلفية التوتر في العلاقات بين الدوحة والرياض ،الناتج عن نزاع حدودي بينهما ،أدى بقطر إلى تطوير علاقاتها مع الدول التي كانت على خلاف مع السعودية مثل إيران والعراق واليمن .

مجموعة مؤلفين،اليمن والعالم -تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين،ط1،القاهرة،2002،ص379.

76- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ،ص128-129.

77-عبده حمود الشريف، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ،ط1،الإمارات العربية المتحدة،2004،ص72 .

78-المصدر نفسه،ص74.

79-المصدر نفسه،ص72-73.

80-لمعرفة موقف اليمن من الأزمة ينظر:المصدر نفسه،ص 63-64.

81-المصدر نفسه،ص74 .

82- المصدر نفسه،ص 75 .

83- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،المصدر السابق،ص129.

84-يعد الموقف البريطاني أميل مواقف الدول الكبرى إلى تأييد انفصال الجنوب ،فقد أبدت بريطانيا التي كانت تستعمر الجنوب سابقا،تعاطفا مع الجنوبيين.وكانت تصريحات مسؤوليها تتسم بالقوة في نقد الشمال. كما أنها جمدت المساعدات التي كانت تقدمها لليمن،والتي كانت تبلغ 2 مليون جنيه إسترليني.غير ان تأييد بريطانيا لم يصل إلى حد التلويح بالاعتراف بالجنوب ،وظلت تؤكد أن مصلحة اليمن أن يبقى موحدا،وأنها لاتفكر بتغيير ذلك الوضع.ويمكن فهم الموقف البريطاني بوصفه ناتجاً عن التعاطف الذي كانت تبديه نحو مستعمرتها السابقة،ومسايرة للسعودية،شريكتها التجارية المهمة في المنطقة.

مجموعة مؤلفين،المصدر السابق،ص.384

85-الموقف الفرنسي كان أوضح مواقف الدول الكبرى في تأييده لاستمرار الوحدة ومعارضته للانفصال.فقد كانت الحكومة الفرنسية ترى أن استمرار الوحدة يخدم الاستقرار في المنطقة،وان الوحدة قد تمت بشكل سلمي،وكانت فرنسا ترى إن إعلان الانفصال إثناء الحرب عمل مرفوض .المصدر نفسه،ص384.

86- روسيا كانت غارقة في مشاكلها الداخلية ومشاكل البلقان ،لذا لم تهتم كثيرا بما كان يجري في اليمن، على الرغم من محاولتها التوسط بين إطراف النزاع بجمعها مسؤولين من الطرفين لإنهاء الأزمة ،ألا أن هذا الأمر لم ير النور مطلقا .

المصدر نفسه،ص 385؛ فيصل جلول ،المصدر السابق،ص 275-276.

87-المصدر نفسه،ص 276.

88-المصدر نفسه،ص 284.

89-المصدر نفسه،ص284-285.

90-المصدر نفسه،ص285-286.

91-المصدر نفسه،ص286.

92- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص129-130.

93-المصدر نفسه، ص131.